جامعة الامير سلطان
PRINCE SULTAN
UNIVERSITY

SOCPA
الهيئة السعودية
للمحاسبين القانونيين

مذكرة تعاون بين جامعة الأمير سلطان
والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA)

من أجل تحقيق تعاون مثمر وبنّاء بين جامعة الأمير سلطان والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في مجالات التعليم والتدريب والتطوير، وتحقيقاً لأهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠م، واستجابةً لمتطلبات برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م، فقد تم الاتفاق بتاريخ ٠٢/ ٠٦/ ١٤٤١هـ، الموافق ٢٧/ ٠١/ ٢٠٢٠م، بين كل من:

أولا: جامعة الأمير سلطان ويمثلها مدير جامعة الأمير سلطان الدكتور أحمد بن صالح اليماني، وعنوانها مدينة الرياض، هاتف (٠٩٦٦١١٤٩٤٨٠٠٠)، البريد الإلكتروني (info@psu.edu.sa) ويشار إليها (بالطرف الأول).

ثانيا: الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ويمثلها الأمين العام الدكتور أحمد بن عبد الله المغامس، وعنوانها مدينة الرياض طريق العليا حي الياسمين ، هاتف رقم (٩٢٠٠٠٩٤٩٣) ص. ب. ٢٢٦٤٦، الرياض ١١٤١٦،البريد الالكتروني (info@socpa.org.sa) ، ويُشار إليها (بالطرف الثاني).

تمهيد:

إن من أهم الأهداف التي تسعى لها جامعة الأمير سلطان تطوير العملية التعليمية، وتوفير بيئة تعليمية وتدريبية شاملة تواكب أحدث المستجدات التعليمية وخدمة المجتمع، وفي سبيل تحقيق ذلك شملت ضمناً رؤية ورسالة جامعة الأمير سلطان عدة محاور كان في مقدمتها "بناء شراكات مع مؤسسات المجتمع المحلي"، وتطوير برامج للعمل المشترك مع الهيئات والدوائر والوزارات العاملة في جميع القطاعات، وبناءً على ذلك تضمنت الخطة الاستراتيجية لجامعة الأمير سلطان تطبيق خطة عمل للشراكات الاستراتيجية التي ترسخ مبادئ وقيم العمل المشترك وتعزيز التعاون الأكاديمي والتدريبي الهادف.

وتماشياً مع رؤية المملكة ٢٠٣٠م والتي ركزت على الاهتمام بتدريس بمناهج تعليمية متطورة هدفها الاهتمام بالمهارات الأساسية، بالإضافة إلى تطوير المواهب وبناء الشخصية وتعزيز دور الاستاذ ورفع تأهيله، من أجل متابعة مخرجات التعليم وتقويمها وتحسينها، كما اهتمت الرؤية بالإنسان السعودي وجعلته العمود الفقري والقاعدة الأساسية للتنمية الاقتصادية، كذلك من أهم ما دعمته الرؤية تفعيل دور القطاع الخاص والمشاركة الفعالة بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي.

وفي حين أن جامعة الأمير سلطان تدرك أن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، هيئة مهنية تدعم وتعزز جودة التعليم العالي، فإنها ستقدم خبرتها المهنية لجامعة الأمير سلطان لتحقيق رؤيتها ورسالتها للقيام بتدريس مناهج المحاسبة والمراجعة وإدارة الأعمال والقانون والحاسب الآلي وعدد من البرامج التربوية التي تمنح درجتي البكالوريوس والماجستير، حيث أن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين تقوم بتهيئة راغبي الدخول إلى مهنة المحاسبة والمراجعة علمياً ومهنياً، كما

أنها تقوم بمتابعة استمرار رفع مستواهم العلمي والمهني عن طريق التعليم المهني المستمر، وكلا الجهتين تسعيان إلى رفع مستوى المنتسبين إلى مهنة المحاسبة والمراجعة.

وحيث أن جامعة الأمير سلطان بكلياتها وعمادتها ومراكزها تهتم بكل المجالات التي يستفيد منها القطاع الخاص والعام، فقد التقت رغبة الطرفين في التعاون المشترك والاتفاق على ما يلي:

البند الأول: التمهيد

يعتبر التمهيد أعلاه جزءاً لا يتجزأ من هذه المذكرة.

البند الثاني: مدة المذكرة

مدة هذه المذكرة ثلاث سنوات هجرية تبدأ اعتباراً من تاريخ ١٤٤١/٦/٢هـ وحتى نهاية تاريخ ١٤٤٤/٦/٢هـ، وتجدد تلقائياً ما لم يخطر أحد الطرفين الأخر بعدم الرغبة في التجديد وذلك قبل نهايتها بشهرين على الأقل من تاريخ انتهائها.

البند الثالث: أوجه التعاون

تُغطي هذه الاتفاقية مجالات التعاون الأكاديمي والمهني التالية:

١. التعاون في تطوير برنامج المحاسبة بجامعة الأمير سلطان بما يوائم مع متطلبات سوق العمل السعودي والاشتراطات المهنية للطرف الثاني والمساعدة في تطوير المقررات المحاسبية وفقا للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ووفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

٢. دراسة مدى مواءمة البرامج الأكاديمية والتدريبية التي يقدمها الطرف الأول لاحتياجات سوق العمل واقتراح سبل تعديلها بما يكفل تحقيق الاستفادة منها.

٣. التعاون في كل ما من شأنه تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية ورفع المستوى المعرفي والفني والمهني للمنتسبين إلى المهنة في ظل الأنظمة والقوانين التي تحكم عمل كل من الطرفين، على سبيل المثال التعاون المشترك في مجال التعليم والتدريب والبحث والتأليف والترجمة وتبادل المعلومات حول الإمكانات والخطط والمشاريع.

٤. أن يقدم الطرف الثاني الاستشارات والتوجيه المهني لمساعدة الطرف الأول في إعداد برامج تدريبية مهنية (شهادات مهنية) تستهدف منسوبي مهنة المحاسبة والمراجعة في القطاعات المختلفة بمدينة الرياض.

٥. تنظيم فعاليات مشتركة كالندوات وورش العمل والمعارض والمسابقات التي تخدم مجالات المذكرة، وتتم برعاية الطرفين.

٦. التعاون في إعداد البحوث والدراسات وكافة مجالات البحث العلمي والاستفادة من البيانات

المتاحة لدى الطرفين لخدمة تلك الدراسات، مع التأكيد على الحفاظ على سرية وخصوصية البيانات.

٧. يشارك الطرف الثاني في تسويق البرامج الأكاديمية والتدريبية التي يقدمها الطرف الأول لخدمة منسوبي مهنة المحاسبة والمراجعة وفق قواعد يتم اعتمادها من الطرفين.

٨. تنظيم أيام للمهنة وملتقيات دورية للتوظيف برعاية الطرفين.

٩. تبادل الزيارات للوفود الاقتصادية والعلمية.

١٠. تبادل المساحات الإعلانية بالموقع الإلكتروني الخاص بالطرفين ووسائل الدعاية الأخرى للتسويق لبرامج وفعاليات الطرفين.

١١. الدعم العلمي في المنتديات والملتقيات والندوات التي يقيمها الطرفين.

١٢. التنسيق لتبادل وجهات النظر حول مسائل ذات المصالح المشتركة خلال المنتديات المحلية والدولية التي يكون أحد الطرفان عضوا فيها.

١٣. التعاون في مجال رعاية المبدعين والموهوبين، ويبحث الطرفان وضع آليات لتوفير فرص بسوق العمل لتوظيف تلك المواهب ودعمها لضمان تعظيم استفادة المجتمع منها.

١٤. مجالات أخرى يتفق عليها الطرفان.

البند الرابع: التكاليف

لا يترتب على هذه المذكرة أي التزامات مالية على الطرفين، ويقوم الطرفان بتوقيع عقد منفصل لكل نشاط أو برنامج عمل من المجالات المذكورة في البند الثالث أو غيرها على أن يتضمن كل عقد آليات التنفيذ وأساليب التمويل والميزانية المقترحة وحقوق وواجبات والتزامات الطرفين.

البند الخامس: لغة العقد ومستندات الأعمال

تكون كافة المراسلات المتعلقة بهذا العقد باللغة العربية ويجوز تقديم صور أو خطابات أو تقارير الدراسات والمستندات ذات العلاقة بالأمور الفنية بلغة أجنبية.

البند السادس: أحكام عامة

١. يعمل الطرفان بروح التعاون والالتزام لتحقيق الأهداف المتوخاة من هذه الاتفاقية، ويقدمان كافة التسهيلات اللازمة والضرورية لضمان تنفيذها.

٢. من المفهوم لدى الطرفين أن مذكرة التفاهم هذه لا تلزم قانونياً أياً من الطرفين، ويقصد بها فقط إبداء النية الحسنة للتعامل والتعاون بين الطرفين.

٣. الأحكام الواردة بهذه المذكرة لا تتعارض مع الأحكام والضوابط المحلية والدولية.

٤. تم توقيع هذه المذكرة من نسختين يحتفظ كل طرف بنسخة منهما.

٥. يقوم الطرفان بتكوين فريق عمل مشترك لوضع آليات وتفاصيل تنفيذ بنود هذه المذكرة، ولا يعتبر ما يتوصل له فريق العمل المشترك ملزماً للطرفين إلا بعد توقيع ممثلي الطرفين على عقد أو محضر مشترك، ويعتبر العقد أو المحضر بعد توقيعه جزء من هذه المذكرة.

٦. إذا طرأ تغيير في ظروف العمل لدى أي من الطرفين وكان من شأنه أن يؤثر على تنفيذ هذه المذكرة، جاز للطرفين التشاور لمراجعة بنودها وفقًا للمستجدات على أن يكون التعديل كتابيا، ويدخل حيز التنفيذ بعد اعتماده من الطرفين.

٧. يلتزم الطرفان بمراعاة حقوق الملكية الفكرية والأدبية الخاصة أو المملوكة للطرف الآخر وعدم التعدي عليها.

٨. يلتزم الطرفان بالمحافظة على سرية المعلومات والوثائق والمستندات الخاصة بالطرف الآخر والتي سيتم الاطلاع عليها لتنفيذ أعمال هذه المذكرة.

٩. تراجع هذه المذكرة بصورة دورية ويتم تطويرها بما يتفق عليه الطرفان، وينفذ ما تتضمنه هذه المذكرة وملحقاتها وفقاً للقوانين والقواعد النظامية السارية في المملكة العربية السعودية.

١٠. جميع المخاطبات الرسمية يمكن أن تكون عبر البريد الرسمي الموضحة بهذه الاتفاقية.

والله ولي التوفيق،،،

ممثل الطرف الأول	**ممثل الطرف الثاني**
مدير جامعة الأمير سلطان	**الأمين العام**
د. أحمد بن صالح اليماني	**د. أحمد بن عبد الله المغامس**
التوقيع:	**التوقيع:** .....

٢٠٢٠/١/٢٦م